«الوطني»: الدولار يتصدر الأداء المتباين للعملات الرئيسية خلال الأسبوع

الأسواق العالمية تتحسن على المعطيات الإيجابية لأزمة اليورو

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاسبوعي حول اسواق النقد العالمية ان الدولار الأميركي شهد بعض التقلبات مع بداية الاسبوع مقابل معظم العملات الاجنبية الاخرى، ثم بدأ بالارتفاع تبعا للانباء المتعلقة بأزمة الديون الاوروبية والتي دفعت بالمستثمرين الى تجنب الاصول التي تنطوي على المخاطر، الا انه تراجع من جديد بعد صدور المعطيات الاقتصادية الأميركية الضعيفة والتي شكلت خيبة امل كبيرة للاسواق، الامر الذي عزز من التوقعات في حصول دورة ثالثة من التيسير الكمي.

واشار «الوطني» الى تصريحات المستشارة الالمانية انجيلا ميركل التي أعربت فيها عن دعمها لمخطط البنك المركزي الاوروبي لشراء الدين السيادي وذلك لهدف تخفيف مستويات الفائدة المفروضة على البلدان المنكوبة مثل اسبانيا وايطاليا، وهو الامر الذي سيعزز الثقة بالسوق وسيدفع بالمستثمرين الى شراء الاصول الخطرة.

من ناحية اخرى، بدأ اليورو الاسبوع قويا خاصة مع تمكن ايطاليا من بيع ما قيمته 8 مليارات يورو من السندات لأجل سنة واحدة، واستمر في الارتفاع مقابل الدولار الأميركي ليصل إلى اعلى مستوى عند 1,2385 دولار، وذلك بالتزامن مع صدور عدد من المعطيات الاقتصادية الجيدة في المنطقة والتي تجاوزت التوقعات، إلا ان اليورو بدأ بالتراجع لاحقا ليصل الى 1,2254 دولار بعد ورود انباء تفيد بان رئيس الوزراء اليوناني ساماراس سيجتمع مع كل من رئيس وزراء لوكسمبورغ والمستشارة الالمانية والرئيس الفرنسي لحث قادة منطقة اليورو على تمديد فترة تدابير التقشف من سنتين إلى اربع سنوات وذلك حتى عام 2016، وفي المقابل، ارتفع اليورو تبعا لتصريحات ميركل والتي اعلنت فيها مصادقتها على البيان الذي ادلى به محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي خلال الشهر الماضي، والذي اشار من خلاله الى ان البنك المركزي الاوروبي سيقوم بكل ما يلزم لحماية اليورو، واضافت ميركل أن ذلك يطابق المساعي التي سيعتمدها القادة الاوروبيون، وبالتالي فقد ارتفع اليورو إلى دولار ثم اقفل الاسبوع عند 1,2335 دولار.

اما الجنيه الاسترليني فقد بدأ الاسبوع عند 1,5670 دولار ثم تعرض لبعض التقلبات مقابل الدولار الأميركي ليتراوح ما بين 1,5650 دولار و1,5700 دولار، إلا ان الجنيه استمر في الارتفاع ليصل الى اعلى مستوى عند 1,5744 دولار تبعا للمعطيات الاقتصادية الجيدة لمبيعات التجزئة والتي فاقت التوقعات، ليقفل الاسبوع عند 1,5688 دولار.

وفي المقابل، تراجع الين الياباني بسبب تحول الاسواق نحو التبادلات التجارية الاكثر خطورة، فقد ارتفع اليورو مقابل الين الياباني إلى اعلى مستوى له منذ 6 اسابيع تبعا لتصريحات المستشارة الالمانية ميركل والتي عززت توقعات السوق في قيام اوروبا باتخاذ المزيد من التدابير حيال ازمة الديون، بالاضافة إلى ذلك، ارتفع الدولار إلى اعلى مستوى له مقابل الين الياباني خلال 5 اسابيع وذلك نتيجة لارتفاع ايرادات السندات الحكومية الأميركية، فقد افتتح زوج العملات الدولار/ الين الاسبوع عند 78,20 ثم ارتفع إلى 79,57 يوم الجمعة، ليقفل الاسبوع اخيرا عند 79,54.

الولايات المتحدة

شهد عدد من الأميركيين المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة تغييرا طفيفا خلال الاسبوع الماضي بحيث تراجع خلال الشهر الجاري الى ادنى مستوياته منذ اواخر شهر مارس، وهو الامر الذي يدل على استقرار سوق العمل بعد ان شهد ارتفاعا في عدد التوظيفات خلال شهر يوليو، فقد ارتفع عدد مطالبات تعويضات البطالة بـ2,000 مطالبة فقط ليصل العدد الاجمالي إلى 366,000 مطالبة.

تجدر الاشارة الى ان ارباب العمل يعملون على الحد من عدد الاقالات في شركاتهم خاصة ان حجم الطلب في الاسواق يساعد في المحافظة على عدد الموظفين الحالي، وهو الامر الذي يعزز من انفاق المستهلكين، حيث تحتاج البلاد إلى حصول ارتفاع في حجم الطلب مع التوصل إلى اتفاق لتجنب تأثيرات انتهاء فترة الاعفاءات الضريبية والتي ستلي فترة الانتخابات، وذلك لهدف رفع نسبة التوظيف.

ولاحظ «الوطني» في هذه الاثناء ارتفاع مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة الأميركية بشكل فاق التوقعات خلال شهر يوليو محققة العديد من المكاسب والتي ساهمت في تهدئة المخاوف المتعلقة بارتفاع مستوى البطالة، وهو الامر الذي من شانه ان يحد من انفاق المستهلكين، فقد ارتفعت المبيعات بنسبة 0,8٪ وهو الارتفاع الاكبر لها منذ فبراير والارتفاع الاول لها خلال الاشهر الاربعة الاخيرة، حيث ارتفعت عن النسبة المتحققة خلال يونيو والذي تراجعت فيه بنسبة 0,7٪، اخذا بعين الاعتبار ان التوقعات قضت في ارتفاع المبيعات بنسبة 0,3٪ فقط، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة المبيعة لدى مختلف المحلات التجارية الأميركية يدل على ان الشعب الأميركي قد غض النظر عن التراجع الحاصل في الاقتصاد العالمي وذلك نظرا لارتفاع عدد التوظيفات في البلاد، إلا ان ارتفاع نسبة البطالة يحد من ارتفاع انفاق المستهلكين، وهو الامر الذي اتى طبقا لتوقعات البنك الاحتياطي الفيدرالي حيث اقترح بان النمو الاقتصادي في البلاد سيكون على نحو معتدل خلال الفترات القادمة من السنة الحالية.

هذا، ولم تخضع الاسعار الاستهلاكية إلى اي تغيير خلال شهر يوليو بسبب تراجع اسعار الطاقة وهو الامر الذي يحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع، فقد تراجع مؤشر الاسعار الاستهلاكية من 0,2٪ إلى 0,0٪، اما مؤشر الاسعار الاستهلاكية الاساسي والذي لا يشتمل على الاسعار المتقلبة مثل اسعار المواد الغذائية والطاقة فقد ارتفع بنسبة 0,1٪.

في غضون ذلك، رصد «الوطني» تراجع عدد المساكن الجديدة خلال شهر يوليو، في حين ارتفع عدد تراخيص البناء الممنوحة إلى أعلى المستويات للسنوات الاربع الاخيرة، وذلك يعتبر اشارة إلى ان قطاع الاسكان سيستمر في التحسن خلال النصف الثاني من السنة الحالية، فقد تراجع عدد المساكن الجديدة بنسبة 1,1٪ ليصبح العدد الاجمالي 746,000 وحدة سكنية سنويا وذلك بعد ان بلغ 754,000 وحدة سكنية سنويا خلال شهر يونيو، اما عدد تراخيص البناء الممنوحة والذي يعتبر بحد ذاته مؤشرا لاعمال البناء المستقبلية، فقد ارتفع ليصبح 812,000 رخصة وهو الحد الاعلى له منذ شهر اغسطس 2008.

كما شهد النشاط الصناعي في الولايات المتحدة بعض التراجع خلال شهر اغسطس للمرة الرابعة على التوالي، اما الانكماش الاقتصادي فقد بدأ في الهدوء بسبب التحسن الحاصل في عدد طلبات الشراء الجديدة، وقد صرح البنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة فيلادلفيا الأميركية بأن مؤشر نشاط الاعمال قد ارتفع من 12,9- خلال شهر يوليو ليصبح 7,1-، وذلك خلافا للتوقعات في ان يصل إلى 5-، مع العلم ان بلوغ المؤشر مستويات التي تقع دون الصفر تدل على انكماش اقتصادي في قطاع الاعمال للمنطقة.

اوروبا

تراجع مؤشر ثقة المستثمر الالماني خلال شهر اغسطس للمرة الرابعة على التوالي خلافا للتوقعات وذلك من 19,6- خلال شهر يوليو إلى 25,5- عند شهر اغسطس، وبالتالي فقد تراوحت التوقعات ضمن استطلاعات الرأي بين 10,0- و25,0-، بالاضافة إلى ذلك، اشار التقرير ان التراجع الحاصل خلال شهر اغسطس يدل على ان الخبراء الماليين في السوق يتوقعون ان تتراجع وتيرة النمو الاقتصادي الالماني خلال الاشهر الستة القادمة، حيث من الممكن ان تتاثر القطاعات الخاصة بالصادرات اكثر من غيرها.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي الالماني على نحو اتى دون التوقعات خلال الربع الثاني مع العلم ان الصادرات وحجم الانفاق الاسري قد ساعد في تخفيف حدة ازمة الديون السيادية التي تعصف بالمنطقة، فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0,3٪ عن الربع الاول والذي ارتفعت خلاله بنسبة 0,5٪، في حين قضت التوقعات في ان يرتفع الناتج بنسبة 0,2٪ فقط.

المملكة المتحدة

ارتفعت نسبة التضخم في المملكة المتحدة على نحو غير متوقع خلال شهر يوليو وذلك للمرة الاولى منذ 4 اشهر، حيث ارتفعت اسعار تذاكر الطيران وانتهت فترة الحسومات على الالبسة والتي بدأت مع بداية فصل الصيف، وبالتالي فقد ارتفعت الاسعار الاستهلاكية بنسبة 2,6٪ عن العام السابق وذلك مقارنة مع الارتفاع الذي وصلت اليه خلال شهر يونيو والذي بلغ 2,4٪.

وبحسب ما اظهر محضر اجتماع لجنة السياسة النقدية، من الملاحظ ان بعض المشرعين لدى بنك إنجلترا يرحبون بفكرة توسعة حجم برنامج الحوافز النقدية خلال الشهر الجاري، وذلك بعد شهر فقط من موافقتهم على زيادة برنامج شراء الاصول بمقدار 50 مليار جنيه استرليني، وقد صوت جميع الاعضاء التسعة للمحافظة على برنامج شراء الاصول عند الحد المستهدف والذين اجمعوا عليه خلال شهر يوليو وذلك عند 375 مليار جنيه، مع العلم ان بعض الاعضاء في اللجنة يعتبرون ان هذا القرار يقع على قدر كبير من التوازن وبالتالي فمن الممكن العمل على توسعة حجم البرنامج خلال الفترة القادمة، من ناحية اخرى، فإن ذلك يتعارض مع الرسالة التي افاد بها محافظ بنك إنجلترا مارفن كينج خلال الاسبوع الماضي، حيث اشار الى انه لا ضرورة للقيام باصدار المزيد من الاوراق النقدية الجديدة، غير ان محضر الاجتماع يشير إلى ان أغلبية اعضاء اللجنة يؤيدون موقف كينج بعدم الحاجة لاصدار المزيد من الاوراق النقدية.

تراجع النمو الاقتصادي في اليابان

واخيرا، نوه «الوطني» إلى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي الياباني بشكل فاق التوقعات خلال الربع الثاني وذلك نتيجة لتراجع حجم الصادرات وتدني نسبة الانفاق لدى المستهلكين، وهو من شانه ان يعيق عملية التعافي الاقتصادي في اليابان بعد الزلزال الذي ضرب البلاد خلال العام الماضي، لافتا الى ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بنسبة سنوية بلغت 1,4٪ خلال الاشهر الثلاثة مرورا بشهر يونيو، وذلك مقارنة مع نسبة 5,5٪ التي بلغها خلال الربع الاول من 2012.

عيد الفطر يرفع مشتريات السعوديين من الذهب 150٪

قفزت مبيعات الذهب الفردية إلى مستويات مرتفعة في السعودية، بالتزامن مع حلول عيد الفطر المبارك، الموسم الذي يعد من أهم المواسم التي يشهد فيها السوق تحليقا واضحا في المبيعات، بعد ركود حركتها طوال شهر رمضان، الوقت الذي يسجل فيه الإقبال أدنى مستوياته على الإطلاق، إلا أن العيد دفع بالمبيعات لتحقيق أرباح إضافية طالما انتظرها المستثمرون في هذه العملة العالمية.

وتنوعت أسباب شراء الذهب، ما بين إهدائه إلى الأقارب والوالدين، أو شرائه من أجل التزين به في يوم العيد، وأمور مختلفة اتحدت لتشكل الوضع الحالي في السوق، الذي يعيش أفضل أيامه بعد أن تضاعفت مبيعاته إلى أفضل وضع يمكن تحقيقه، بحسب شهادات عدد من المتعاملين في قطاع الذهب، الذين رجحوا أن تكون نسبه الحركة قد تجاوزت الـ 150٪، عما كانت عليه في رمضان.

عبدالعزيز الدوسري، الذي يمتلك العديد من متاجر الذهب، أشار في حديثه مع صحيفة الشرق الأوسط إلى حدوث فورة في المبيعات منذ قرب العيد، الأمر الذي جعلهم يستنفرون جميع طاقاتهم لاستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء، باعتبار هذه الفترة من المواسم المهمة التي يعتمدون عليها في تحقيق الأرباح، خاصة أن الذهب يعتمد في مبيعاته على المواسم بدرجة كبيرة، وعلى رأسها هذه الأيام التي دفعت بالمبيعات إلى مستويات كبيرة.

وأضاف «تخوفا من ارتفاعات متجددة، استغل المستهلكون هذا الانخفاض الطفيف لأسعار الذهب في شراء أكبر قدر من الكميات التي يرون أنها تكفي لاحتياجاتهم وتعدد مقاصدهم، فمنهم من اشتراها لتقديمها كهدية عيد إلى والدته أو زوجته، والبعض اقتناها بقصد حفظ أمواله فيها والانتظار مجددا لحين عودتها للارتفاع، وآخرون يفضلون اقتناءها في العيد، وقسم استغل انتهاء رمضان وقدوم الزواجات والمناسبات وأراد الاحتفاظ بكميات قليلة منه لتقديمها كهدايا ثمينة في المناسبات المهمة».

يذكر أن أسعار الذهب عالميا قد تراجعت إلى مستويات معقولة خلال الأشهر القريبة الماضية، بعد موجة ارتفاعات سجلتها أسعارها خلال الفترة التي سبقت هذا الانخفاض، ويلاحظ مهتمون في قطاع الذهب أن لانخفاض الأسعار ولو كان بنسب بسيطة تأثيرا واضحا في انتعاش المبيعات، وإعادة الحياة إلى السوق بعد أن تسلل اليأس إلى المتعاملين بأنه لا رجوع إلى الوراء في تخفيض الأسعار.

من جهته، وصف محمد مكرماني، صاحب محل مجوهرات، حال السوق الحالي بأنه أصبح مطمئنا لهم كمستثمرين، بعد أن عادت الأسعار إلى معقوليتها وجذبت على أثر ذلك المشترين، الذين لازمتهم فوبيا الشراء خلال الفترة الماضية، نتيجة سير السوق نحو الارتفاع، موضحا أن المشكلة تكمن في عالمية السوق، وأن أي اضطراب اقتصادي يحدث في العالم يغير سعر الأوقية منه، لافتا إلى أن الاستقرار المحلي للاقتصاد ليس كافيا لجذب العملاء.

وكانت أسعار الذهب قد شهدت تذبذبات واضحة خلال العامين الماضيين، تركزت وتيرتها على الارتفاع، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يشهدها العالم بشكل عام، كما أن لارتفاعات أسعار النفط أثرا واضحا على الصعود بالمؤشر إلى الارتفاع، وشكلت الاضطرابات التي تشهدها منطقة اليورو ضغطا إضافيا على تنامي الطلب على الذهب، باعتباره الخيار الآمن والرقم الصعب في أحلك الأزمات الاقتصادية، التي تعصف ببعض الاقتصادات العالمية في الوقت الراهن.

وبالعودة إلى مكرماني، فقد كشف عن تنافس محموم بين مصانع الذهب، الذين فتح لهم انخفاض الأسعار بصيص أمل، وجعلهم يدفعون بعشرات التصاميم إلى السوق، الأمر الذي يشكل حافزا لا يمكن تجاهله في دفع عمليات الشراء، خصوصا أن تصاميم أطقم الذهب تعد من المغريات التي تجذب العملاء وتغريهم بالاقتناء، مبينا أن السوق يعج حاليا بالتصاميم والموديلات الجديدة التي أضافت لمستها زيادة المبيعات التي لامس ارتفاعها الـ 150٪.

وشهد سوق الذهب في الوقت الماضي توقعات مسبقة لانخفاضات في أسعار الذهب، وفقا لتقارير اقتصادية طرحت نهاية العام الماضي، حيث ذكرت تلك التقارير أن أسعار السوق ستعود في نهاية المطاف إلى الانخفاض، لعدم وجود أسباب مقنعة لتحليق أسعاره إلى مستويات إضافية، أو حتى بقائها على وضعها السابق.

وفي صلب الموضوع، أكد سعيد جياش مدير أحد محلات الذهب، أن ما يميز سوق الذهب عن غيره من الأسواق هو ارتباطه الوثيق والمباشر بالمواسم، ففي بعض الحالات يمر الشهر تلو الآخر ولا يحقق المحل حتى تكاليفه التشغيلية، لكن عند حلول الموسم ولو كان ذا أيام معدودة، تقوم المحلات بنفض الغبار وتعويض ذاك الركود الذي أصابها، وتبدأ بشكل فعلي في تحقيق الأرباح، وهو الأمر الذي يعيه جيدا تجار الذهب الذين يقتنصون المواسم لتحقيق المكاسب.

وحول أسعار الذهب الحالية كشف جياش أن سعر الغرام عيار 10 وصل إلى 22,13 دولارا، أما عيار 14 فقد حققت 30,79 دولارا، وبالنسبة إلى العيار 18 فلامس سعر الغرام منه 39,45 دولارا، أما عيار 21 فقد وصل السعر إلى 45,95 دولارا، في حين حقق العيار 22 ما يقارب 48,11 دولارا، يليه العيار 24 فقد تجاوز السعر 52,44 دولارا، وهي أسعار يمكن وصفها بالمنخفضة، إذا ما قورنت بالفترات الماضية التي ارتفع فيها سعر المعدن الثمين إلى نسب عالية.

أميركا تكشف نشاطها التجاري في أفريقيا

واشنطن - رويترز: تحركت الإدارة الأميركية في الشهور الأخيرة لتعزيز نشاطها في افريقيا بهدف التصدي لانتقادات بتقصيرها في بناء روابط تجارية مع القارة السمراء في وقت تتنامى فيه المنافسة الصينية.

وبعد عقود من الأداء الضعيف تزهو افريقيا الآن بأنها تضم بعضا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم وتحرص الصين على ابرام عقود طويلة الأجل لاستغلال الموارد الأولية الضخمة في القارة.

وقال ديميتريوس مارانتيس نائب الممثل التجاري الأميركي في مقابلة مع رويترز «التجارة والاستثمار يمثلان مكونا بالغ الأهمية لرؤية الرئيس للسنوات الخمس المقبلة في السياسة الأميركية نحو الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى».

وفي يونيو الماضي عرض الرئيس باراك أوباما الذي يخوض سباقا صعبا للفوز بفترة رئاسة ثانية الخطوط العريضة «لاستراتيجية الولايات المتحدة نحو افريقيا جنوبي الصحراء» ووعد بالعمل مع المنطقة لإطلاق طاقات التجارة والاستثمار هناك. وتركز تلك الاستراتيجية على امكانيات القارة التي تؤهلها لأن تصبح «قصة النجاح الاقتصادي التالية على مستوى العالم». لكن ستيفن هيز رئيس مجلس الشركات المعني بأفريقيا وهو تجمع للشركات الأميركية قال إن أوباما لم يقم بما فيه الكفاية لإشراك القطاع الخاص في الخطط الأميركية بشأن افريقيا.

واضاف ان ورقة استراتيجية العمل خطوة ايجابية ولكن لا تتضمن سوى بضع أفكار جديدة ولم يحرص واضعوها على التشاور مع قطاع الأعمال بشكل كاف.

وقال هيز إنه ينبغي للحكومة الأميركية عمل المزيد لمساعدة الشركات الأميركية الكبرى على التنافس مع الشركات الصينية الحكومية وغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في افريقيا.

ووفقا لتقرير أعدته خدمة الأبحاث في الكونغرس الأميركي فقد بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين وافريقيا 8,9 مليارات دولار فقط في عام 2000 ولكنه قفز أكثر من 1400٪ خلال العقد التالي ليصل إلى 127,3 مليار دولار في عام 2011.

وفي المقابل بلغ حجم التجارة بين الولايات المتحدة وأكثر من 40 دولة افريقية تقع جنوبي الصحراء الكبرى مستوى قياسيا عند 104,1 مليارات دولار في عام 2008 ولكنه انخفض بشدة ابان الأزمة المالية قبل أن يصل إلى 94,3 مليار دولار العام الماضي. وذكر التقرير أن الاستثمارات الأميركية الجديدة في المنطقة بلغت نحو 3,2 مليارات دولار في عام 2010 مقارنة مع نحو 36 مليارا تدفقت من الصين وباقي العالم على افريقيا في ذلك العام.

اليونان بحاجة لتخفيضات إضافية في الإنفاق بإجمالي 2,5 مليار يورو

برلين - رويترز: ذكرت مجلة دير شبيغل ان اليونان ستحتاج غالبا الى خفض 14 مليار يورو من الانفاق خلال العامين المقبلين لكي ينزل العجز دون مستوى 3٪ بنهاية عام 2014 وذلك ارتفاعا من الرقم المتوقع سابقا وقدره 11,5 مليار دولار. وبلغ العجز في ميزانية اليونان 9,3٪ في عام 2011. وذكرت دير شبيغل ان اتساع فجوة التمويل يرجع الى تعثر خطط الخصخصة والأداء الأسوأ من المتوقع للاقتصاد الذي يمر بخامس عام على التوالي من الكساد.

عراقيون يساعدون إيران على التملص من العقوبات

واشنطن - رويترز: ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» ان العراق يساعد ايران في التملص من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي مستخدما شبكة من المؤسسات المالية وعمليات تهريب النفط التي توفر لطهران تدفقا حاسما من الدولارات.

وأضافت الصحيفة انه في بعض الحالات يتغاضى مسؤولو الحكومة العراقية عن التجارة مع ايران في حين يستفيد مسؤولون آخرون في بغداد بشكل مباشر من هذه الأنشطة مع ارتباط العديد منهم بعلاقات وثيقة مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

وقالت الصحيفة ان الرئيس الأميركي باراك اوباما اعترف بهذه المشكلة الشهر الماضي عندما منع بنكا عراقيا صغيرا وهو بنك ايلاف الاسلامي من اي تعاملات مع النظام المصرفي الأميركي.

وقال اوباما في ذلك الوقت ان البنك «سهل تعاملات قيمتها ملايين الدولارات بالإنابة عن بنوك ايرانية خاضعة للعقوبات بسبب صلاتها بالأنشطة الايرانية غير القانونية بانتشار الأسلحة».

ومع ذلك ابلغ خبراء مصرفيون عراقيون الصحيفة ان بنك ايلاف الاسلامي مازال يشارك في المزاد اليومي للبنك المركزي العراقي الذي يمكن فيه للبنوك التجارية ان تبيع دينارات عراقية وتشتري دولارات.

ومن خلال هذه المزادات تستطيع ايران زيادة احتياطياتها من الدولارات التي تستخدم في شراء الواردات اللازمة.

البحرين ستستورد 400 مليون قدم يومياً من الغاز المسال من روسيا

توقع تقرير اقتصادي متخصص أن تقوم البحرين باستيراد الغاز الطبيعي المسال من الشركة الروسية العملاقة غاز بروم عقب اكتمال الميناء الجديد الذي سيتم تشييده في البحرين لهذه الغاية.

وقال تقرير عن النفط والغاز صدر حديثا في البحرين، إن كمية الغاز التي ستستوردها البحرين من الشركة الروسية تبلغ نحو 400 مليون قدم مكعب يوميا، يمكن أن تتضاعف إلى 800 مليون قدم مكعب في المستقبل.

وأفاد أنه بغض النظر عن الشركة التي ستقوم الحكومة باختيارها لبناء الميناء، فإن معظم الغاز الذي سيغذي الميناء سيأتي من الشركة الروسية العملاقة غاز بروم.

ونسب التقرير، الذي بثته خدمة «جلف برس» إلى وزير الطاقة البحريني السابق، عبدالحسين ميرزا، قوله إن: «غاز بروم قد تم اختيارها لتزويد البحرين بالغاز، وأن الحكومة دخلت في مباحثات مع الشركة الروسية بشأن تفاصيل العقد»، موضحا أنه بموجب الإجراءات المقترحة فإن غاز بروم ستزود الميناء بنحو 11,3 مليون متر مكعب (400 مليون قدم مكعب) يوميا، والذي سيزيد إلى 22,7 مليون متر مكعب (800 مليون قدم مكعب) يوميا.

وكان ميرزا قد أفاد بعد زيارة إلى موسكو العام الماضي بأنه اتفق مع المسؤولين على وضع «خريطة طريق» بهدف توسيع التعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز، كما ذكر أنه قد تم تعيين فريق فني من الجانبين، والذي سيقوم بإعداد الخريطة، والجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق بينهما، والذي يهدف إلى استيراد البحرين الغاز من الشركة الروسية غاز بروم، وقد تم التوقيع على خطاب نوايا بين الهيئة الوطنية للنفط والغاز والشركة الروسية، التي تعتبر من أكبر الشركات في مجال تصدير الغاز في العالم.